العرب
الجمعة 2020/12/04
السنة 43 العدد 11901

محاولات يائسة لوقف الانهيار المتسارع للريال اليمني

غلق مصارف وتجميد حسابات شركات لضبط صرف وبيع العملات

حاول البنك المركزي اليمني في عدن إيقاف انهيار العملة المتسارع بوقف نشاط محلات ومنشآت الصرافة جراء عدم قدرة السلطات النقدية على ضبط سوق صرف وبيع العملات، في ظل الصراعات السياسية وضعف الأجهزة الأمنية.

تلاشي دور المصارف في الاقتصاد

عدن - أصدر البنك المركزي اليمني في عدن قرارا بتجميد حسابات 30 شركة صرافة، في محاولة لإيقاف الانهيار المتسارع لسعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأخرى نتيجة تضارب السياسة النقدية بين الحكومة والمنظومة المصرفية الموازية التي يشكلها الحوثيون.

وأكدت الوثيقة الصادرة عن قطاع الرقابة على البنوك، الثلاثاء، أنه تم حظر التعامل مع تلك الحسابات والشركات التي شملها التعميم، الذي شدد في ذات الوقت، على حظر السحب من أرصدة تلك الشركات إلا بعد موافقة مسبقة من البنك المركزي.

وعزت مصادر مصرفية يمنية هذا الإجراء، إلى عدم قدرة السلطات النقدية في الحكومة اليمنية على ضبط سوق صرف وبيع العملات، في ظل الصراعات السياسية وضعف الأجهزة الأمنية، وتزايد الضغوط الشعبية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية، نتيجة الانعكاسات المعيشية المباشرة على حياة اليمنيين، جراء انهيار العملة الوطنية.

> محمد الجنيدي: أصبح من الصعب على الأسر محدودة الدخل شراء حاجياتها

وفي مؤشر على شلل القطاع المصرفي في المحافظات اليمنية الخاضعة لسلطة الحكومة الشرعية، أعلنت جمعية الصرافين بالعاصمة المؤقتة عدن، الخميس، إغلاق جميع شركات الصرافة عقب انهيار متسارع للعملة المحلية أمام العملات الأجنبية، إذ بلغ سعر الدولار الأميركي الواحد 880 ريالاً يمنيا، في واقعة غير مسبوقة.

وفي المقابل يفرض الحوثيون إجراءات مشددة في مناطق سيطرتهم، شملت إغلاق البنوك وشركات الصرافة، إضافة إلى منع تداولات العملات النقدية الجديدة الصادرة عن البنك المركزي في عدن، وهو الأمر الذي ساهم بحسب خبراء ماليين في شح العملة المحلية المتداولة، وبالتالي المحافظة على سعر صرف الريال اليمني أمام العملات الأجنبية الأخرى.

وفي اتصال مع "العرب" من عدن، اعتبر الصحافي اليمني، محمد الجنيدي، "انهيار العملة المحلية الريال في المناطق المحررة يوما بعد آخر، هو تعميق لمعاناة السكان المعيشية والاقتصادية في هذه المناطق، خصوصا مع توقف صرف المرتبات للقطاعين الأمني والعسكري".

وأضاف الجنيدي "في مثل هذا الوضع يصبح من الصعب على الأسر التي تعتمد على الرواتب الشهرية، وكذلك الأسر محدودة الدخل، شراء حاجياتها الأساسية من المواد الغذائية وغيرها، لاسيماء وأن من يعيلون أسرهم يعملون في غالبيتهم بالأجر اليومي ودخلهم الثابت لا يرتفع مع انهيار الريال".

ولفت الجنيدي إلى أن "الانهيار المستمر في العملة اليمنية، بات أمرا يؤرق السكان، ويطغى على اهتماماتهم الأخرى، نظرا لانعكاساته المباشرة على حياتهم اليومية، مشيرا إلى أن البنك المركزي اليمني في عدن بات يتحمل المسؤولية الأخلاقية والإنسانية جراء ما يحدث من انهيار كارثي للريال".

وأضاف "منذ تولي قيادة البنك المركزي الحالية مسؤولة إدارة البنك، شهدنا انهياراً تلو آخر ولم نلمس أي تحسن أو حتى محاولات جادة لتثبيت سعر الريال اليمني أمام العملات الأجنبية، وفي المقابل نرى أن الريال في مناطق جماعة الحوثي سعره ثابت وهو ما يؤكد أن هناك تلاعبا إما من البنك ذاته أو من الحكومة الشرعية التي لا تهتم إلا بمصالحها وتغرد بعيداً عن هموم وأوجاع المواطن..".

وشدد "نحن نحتاج إلى حكومة كفاءات جديرة بالمسؤولية قريبة من المواطن وليست بعيدة عنه ومشغولة بصراعاتها".

ويعتقد مراقبون أن الحرب الاقتصادية بين الحكومة المعترف بها دوليا وسلطات الأمر الواقع في صنعاء، ساهمت في نشوء أسواق سوداء للبيع والمتاجرة بالعملة الصعبة التي يحتاجها التجار ورجال الأعمال لاستمرار تشغيل استثماراتهم، واستيراد المواد والسلع من الخارج، فيما تسبب الصراع في ازدواج المؤسسات النقدية، وتضارب الاختصاصات بين صلاحيات البنك المركزي في عدن ونظيره في صنعاء.

وقال برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة في اليمن، الثلاثاء، إن الريال اليمني فقد 250 في المئة من قيمته منذ بدء الحرب عام 2015، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 140 في المئة.

ويؤكد الخبراء أن التباين في سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية الأخرى بين مناطق الشرعية ومناطق الحوثي، ناتج عن اختلاف السياسات النقدية، وتعزيز الحوثيين من إجراءاتهم الرافضة لقرارات البنك المركزي في عدن، ومنعهم التعامل بالطبعات النقدية الجديدة الصادرة عن البنك، إضافة إلى تنفيذهم إجراءات قاسية بحق البنوك والمصارف وشركات الصرافة التي تتعامل مع البنك الرئيسي في عدن.

ويرى محللون أن كل ذلك تقوم به الميليشيات الحوثية بهدف تمويل نشاطها، والاستحواذ على الثروة وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والقطاع التجاري فيه وتركيز السيطرة عليه في يد قيادات تابعه لها، وكذلك من أجل الاستغلال السياسي للأزمات الإنسانية والانهيار الاقتصادي الذي تتسبب به تلك الإجراءات، أمام المجتمع الدولي.

وأدت هذه الأوضاع إلى إعاقة صرف رواتب المدنيين في تلك المناطق والدفع بتركيز المضاربة على العملة في العاصمة المؤقتة عدن وخلق أزمة سيولة في المناطق الخاضعة لهم، وإعاقة حرية التجارة ونقل البضائع والنقود بين المناطق وارتفاع الأسعار وانهيار للعملة، وازدهار السوق السوداء، وتدني الوضع الإنساني، ما هي إلا أعراض للإجراءات الحوثية.

ويشير محللون إلى أن البنك المركزي في عدن انتهج سياسة قائمة على العرض والطلب، فيما بنك صنعاء انتهج سياسة مغلقة، بحيث يبدو الأمر كما لو أن صنعاء وضعت سعرا محددا للعملات الأجنبية غير معلن ولا يمكن تجاوزه من قبل الصرافين والبنوك.

ويرجع هذا الاستقرار الشكلي إلى شحّ السيولة من الريال اليمني في مناطق حكومة صنعاء في مقابل وجود سيولة كبيرة جدا من الريال اليمني في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في عدن.

كورونا يشل الاقتصاد العالمي ويفتح الباب لهيمنة صينية

عصفت جائحة كورونا بالاقتصاد العالمي في ظل الأرقام المفزعة عن انهيار عوائد الصناعة والتصدير والطاقة، لكن الصين تمكنت من المرور إلى بر الأمان مسجلة نموا يعزز هيمنتها الاقتصادية بفضل تصدير المعدات الطبية والتكنولوجيات المتمثلة في معدات العمل عن بعد.

باريس - تسبب تفشي فايروس كورونا المستجد في العالم في أزمة اقتصادية غير مسبوقة وأعاد للدول دورها الأول، لكنه عزز أيضا الكثير من توجهات العولمة بين صعود موقع الصين وتأكيد هيمنة مجموعات التكنولوجيا الكبرى.

وإذا كان هناك رقم مهم يدل على صعوبة الأزمة الاقتصادية، فهو 20.5 مليون وظيفة ألغيت في الولايات المتحدة في أبريل الماضي.

وخلافا لانهيار البورصات في 1929 والأزمة المالية في 2008، فقد جاءت الصدمة الاقتصادية في 2020 من الخارج لكنها تسببت بين ليلة وضحاها بشلل كبير في كافة القطاعات الاقتصادية "المادية".

وشكلت تدابير الإغلاق التي طالت في أبريل نصف البشرية، صدمة هائلة للاقتصاد العالمي الذي أصبحت عملياته آنية، بلا مخزونات مع انهيار سلاسل الإنتاج.

وتسمرت الطائرات التي تقلّ عادة 4.3 مليارات إنسان حول العالم كل عام. وتوقفت السياحة العالمية التي تمثّل نسبة 10.5 في المئة من إجمالي الناتج الداخلي العالمي. وبقيت حاويات السفن على أرصفة المرافئ ومعها الآلاف من أفراد طواقمها. وتباطأ النقل وعمل المصانع وأغلقت المتاجر الصغيرة والمطاعم والمسارح أبوابها.

الصين تنهي عصر القوة الاقتصادية التي لا تقهر

وفي المقابل، صبّت هذه الأزمة في مصلحة قطاعات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والتجارة عبر الإنترنت وقطاع الدواء، لذلك وصفت بأنها "داروينية" لأنها تسرّع الانتقال نحو عالم رقمي.

وخلافا للعام 2008، عانت الدول الناشئة من الأزمة بشكل كبير منذ بدايتها. وانخفضت صادرات تلك الدول كما تراجعت أسعار المواد الأولية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي انكماشا بنسبة 4.4 في المئة للاقتصاد العالمي في 2020.

وتبدّد الأمل بانتعاش سريع مع إعادة فرض تدابير عزل خلال الخريف، ممهدا لعام جديد من الاضطراب. لكن التقدم الذي حصل في مجال اللقاحات في نوفمبر، أعطى بعض الأمل بإمكانية الخروج من الأزمة.

وخلافا للأزمات السابقة أيضا، كانت استجابة الحكومات هذه المرة هائلة وسريعة، بناء على مبدأ الدعم "مهما كلف الأمر"، على حد قول الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

ولم يكن ممكنا تحقيق استجابة مماثلة دون دور الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي وبنك إنجلترا وبنك اليابان، وهي المؤسسات التي فتحت الباب على مصراعيه أمام حيازة الدول خصوصا على سندات دين هائلة.

وفتحت الحكومات المجال أمام العجز ويتوقع أن يتخطى دين منطقة اليورو نسبة 100 في المئة من إجمالي ناتجها الداخلي في 2020.

وصرفت دول مجموعة العشرين نحو 11 ألف مليار دولار لدعم الشركات والعائلات. لكن ذلك لم يساعد على وقف موجات تسريح العمال والموظفين. ونحو ربع هذا المبلغ صرف في الولايات المتحدة.

أما الاتحاد الأوروبي، فخرج بخطة إنعاش بقيمة 750 مليار يورو مولها دين مشترك، لا تزال تنتظر تنفيذها.

> 1.9
> في المئة نسبة نمو اقتصاد الصين بفضل تصدير المواد الطبية ومعدات العمل عن بعد

وتضرر اقتصاد الصين، حيث ظهر الوباء أول مرة، مع بداية تفشي المرض الذي أغرقها في انكماش تاريخي (تراجع إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 6.8 في المئة في الفصل الأول). واتهمت بكين بأنها تأخرت في إبلاغ منظمة الصحة العالمية عن ظهور الفايروس، مع ذلك لم يتوان العالم عن شراء الكمامات التي صنعت في الصين.

وستكون الصين في 2020 الاقتصاد العالمي الكبير الوحيد الذي سيسجل نموا بنحو 1.9 في المئة وفق صندوق النقد الدولي. بل إن حصتها في السوق العالمية ارتفعت أيضا بفضل تصدير مواد طبية ومعدات العمل عن بعد، وفق شركة "أولر هيرميس" للتأمين.

احتواء الاحتباس الحراري رهين خفض الطاقة الأحفورية

باريس - تؤكد تقارير دولية بيئية أن التحدي المناخي الكبير الكامن في مكافحة الاحتباس الحراري رهين خفض الطاقة الأحفورية حيث تتزايد المخاوف من ارتفاع عدد المشاريع في المجال لتعويض خسائر كورونا.

وشدد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على ضرورة تخفيض إنتاج الطاقة الأحفورية في العالم بنسبة 6 في المئة في السنة بحلول 2030 لاحتواء الاحتباس الحراري بـ1.5 درجة مئوية، في وقت تشير التوقعات إلى أرجحية ارتفاعه.

ويتوقع أن يزداد إنتاج الفحم والنفط والغاز بنسبة 2 في المئة في السنة بين 2020 و2030، وفق ما أفاد تقرير أعدّه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع معاهد بحثية عدّة وتطرّق بقلق إلى الاستثمارات المرتقبة في مجال الطاقة الأحفورية بعد أزمة كوفيد – 19.

وبناء على ذلك، لن يكون المجموع المسجّل في 2030 متماشيا مع الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس حول المناخ وهو سيكون أعلى بـ50 في المئة من المستوى اللازم لاحتواء الاحتباس الحراري بدرجتين مئويتين نسبة إلى الحقبة ما قبل الصناعية وأعلى بـ120 في المئة لحصر ارتفاع الحرارة بـ1.5 درجة.

وهذه الأرقام تستند إلى الخطط الموضوعة قبل الأزمة الوبائية لكبار منتجي الطاقة الأحفورية (الصين والولايات المتحدة وروسيا وسواها) وهي شبيهة بتلك المنشورة سنة 2019 في النسخة الأولى من التقرير. غير أن الخبراء أخذوا في الاعتبار هذه السنة التقلبات الناجمة عن جائحة كوفيد – 19.

فبغية احتواء الاحتباس الحراري بـ1.5 درجة، ينبغي تخفيض هذا الإنتاج بنسبة 6 في المئة في السنة تقريبا بحلول 2030 (11 في المئة للفحم و4 في المئة للنفط و3 في المئة للغاز)، وفق التقرير.

غير أن المؤشرات الأولية الآتية من خطط الإنعاش لما بعد الأزمة الوبائية لا تبشّر بالخير.

> 6
> في المئة نسبة الطاقة الأحفورية التي يجب خفضها بحلول 2030 لاحتواء الاحتباس الحراري

وجاء في التقرير أن "استجابة الحكومات لأزمة كوفيد – 19 تميل إلى تعزيز النماذج القائمة قبل الأزمة، فالجهات الداعمة للطاقة الأحفورية تميل إلى زيادة دعمها في هذا المجال وتلك الملتزمة بالتحوّل إلى الطاقة النظيفة تستفيد من هذه الخطط لتسريع التحوّل. لكن المؤسف هو أن غالبية المنتجين الكبار للطاقة الأحفورية هم من الفئة الأولى".

فقد تعهدت حكومات مجموعة الدول العشرين في سياق إجراءات دعم الاقتصاد المرتبطة بكوفيد – 19، باستثمار 230 مليار دولار في قطاعات تنتج أو تستخدم مصادر الطاقة الأحفورية، مثل شركات الطيران ومصنّعي السيّارات، في مقابل 130 مليار دولار لا غير يستثمر في مصادر الطاقة النظيفة، وفق التقرير.